

Distr.: General  
28 January 2005  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية  
الدورة الرابعة عشرة  
فيينا، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥  
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
الأعمال التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني  
بالمخدرات والجريمة

لجنة المخدرات  
الدورة الثامنة والأربعون  
فيينا، ٧-١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥  
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت\*  
التوجيهات السياسية إلى برنامج المخدرات التابع  
لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

## التنمية والأمن والعدالة للجميع

### تقرير المدير التنفيذي\*\*\*

#### المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	أولاً- مقدمة.....
٥	٢٢-٤	ثانياً- السلام والأمن.....
٥	٥-٤	ألف- الإطار القانوني.....
٦	١٠-٦	باء- المراقبة الدولية للمخدرات.....
٧	١٢-١١	جيم- إجراءات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.....
٨	١٦-١٣	دال- تنفيذ المعاهدات.....
٨	١٤-١٣	١- توفير المساعدة القانونية.....
٩	١٦-١٥	٢- إنفاذ القانون.....

.E/CN.7/2005/1 \*

.E/CN.15/2005/1 \*\*

\*\*\* الوثيقة الحالية تأخذ في اعتبارها التطورات والمشاورات الأخيرة.

150205 V.05-80578 (A)



الصفحة	الفقرات
٩	١٧ ..... مكافحة الاتجار بالبشر
١٠	١٩-١٨ ..... مكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ المعاهدات
١١	٢٢-٢٠ ..... مكافحة غسل الأموال
١٢	٣٩-٢٣ ..... القضاء على الفقر
١٢	٢٧-٢٣ ..... سبل العيش البديلة وحماية البيئة
١٣	٢٩-٢٨ ..... تعزيز الصحة العامة وخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة
١٤	٣٣-٣٠ ..... مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب
١٥	٣٩-٣٤ ..... احتياجات أفريقيا الخاصة
١٧	٤٥-٤٠ ..... سيادة القانون والادارة الرشيدة
١٧	٤١-٤٠ ..... اصلاح العدالة الجنائية
١٨	٤٥-٤٢ ..... إجراءات مكافحة الفساد
١٩	٤٧-٤٦ ..... مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

## أولا - مقدمة

١ - تنطوي الجريمة والمخدرات والفساد والإرهاب على آثار وخيمة على الأفراد، وتقوّض أساس التنمية والأمن والعدالة في المجتمع على نطاق عالمي. ونتيجة للتكنولوجيا والتجارة الدولية وامكانية التنقل المنقطعة النظير في كل أنحاء العالم، تصبح الحدود سهلة الاجتياز على نحو متزايد فتستغلها المنظمات الإجرامية وتجذب فيها فرصا جديدة للانتشار في كل مناحي حياة الناس. ويشرف زعماء الجماعات الإجرامية وبارونات المخدرات على شبكات الانتاج والتوزيع المعقّدة، وهم يديرون منظمات اجرامية مترابطة، ويحوّلون ما يصلهم من موارد إلى كل أنحاء العالم كما يفعل نظراؤهم الشرعيون تماما. وعندما تعجز الجريمة المنظّمة عن تحريك مواردها من خلال النظم المالية المشروعة، فإنها تنقل عائدات جرائمها بشكل غير قانوني باستغلال نقاط الضعف الموجودة في نظام مراقبة التجارة. ولا يمكن أن يسود السلام الدولي والتنمية والعدالة إذا لوثت الأنشطة غير المشروعة التجارة والاقتصاد لفرادى الدول، وإذا استنزفت ثروات الدول عن طريق الغش والفساد، وإذا سُمح للرشوة بأن تضعف القانون، وإذا سُمح للإرهابيين باختطاف السياسات الوطنية. وعلاوة على ذلك، تتجه أنشطة المنظمات الإجرامية على الصعيد الدولي إلى اقامة صلات أوثق فيما بينها، مما يؤدي إلى ترسيخ الجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والاتجار بالأسلحة الصغيرة وغسل الأموال، والفساد. وبغية التصدي لتوسع هذه الظاهرة على الصعيد العالمي لا بد من المبادرة على نحو عاجل إلى تحسين الجهود وآليات التعاون الوطنية والاقليمية والدولية.

٢ - وفي متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية الذي عقدهته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، دعا الأمين العام إلى عقد اجتماع لفريق رفيع المستوى من شخصيات بارزة لدراسة التهديدات والتحديات الرئيسية التي تواجه العالم في الميدان الرحب للسلام والأمن، بما فيها المسائل الاقتصادية والاجتماعية من حيث صلتها بالسلام والأمن، ولتقديم توصيات بشأن عناصر الرد الجماعي. وقد قدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عرضا عاما لأعماله أدى إلى مناقشة مثمرة حول السبل التي تؤدي من خلالها المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب إلى تقويض جدول الأعمال العالمي للسلام والأمن. وقد حدد الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في تقريره (A/59/565 و Corr.1، الجزء الثاني) ست مجموعات من التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي وهي:

- التهديدات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك الفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي

- الصراع فيما بين الدول
- الصراع الداخلي، بما في ذلك الحرب الأهلية، والإبادة الجماعية، والأعمال الوحشية الأخرى التي ترتكب على نطاق واسع
- الأسلحة النووية والاشعاعية والكيميائية والبيولوجية
- الإرهاب
- الجريمة المنظمة عبر الوطنية

٣- ويتوجه من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معالجة عدد من هذه التهديدات العالمية الخطيرة في إطار سيادة القانون ومن خلال استراتيجياته للتنمية البديلة؛ وتدابير الحد من الطلب غير المشروع على المخدرات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز وفيروسه) في سياق تعاطي المخدرات؛ وتدابير مكافحة أخطر أشكال الاتجار، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة. ويدعم المكتب، ويشجع أيضا، تنفيذ الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الأول) وبروتوكولاتها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (قرار الجمعية العامة ٤/٥٨، المرفق) والصكوك الدولية الإثني عشر ضد الإرهاب. ويتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ مجموعة متكاملة من البرامج العالمية والمشاريع الإقليمية والقطرية التي تشمل تقديم المساعدة في مجالي التشريع وبناء القدرات لمعالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة والفساد والإرهاب في بلدان أفريقيا والقارة الأمريكية وشرق آسيا وغربها وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية. كما يولي أولوية عالية لحماية البيئة، نظرا لأن زراعة المحاصيل غير المشروعة ونتاج المخدرات غير المشروعة يؤديان إلى تدهور البيئة، ولا بد من التخلص بطريقة مأمونة من المواد الكيميائية التي يتم ضبطها. وقد استهلت مبادرات جديدة بدعم من مجتمع المانحين تمتد من إنشاء مركز إقليمي لتنسيق العمليات الاستخباراتية لآسيا الوسطى إلى وضع برنامج للحواريات في الموانئ الكبرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بهدف تعطيل تدفق السلع غير المشروعة. وعلاوة على ذلك، يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على تحسين جمع البيانات وتحليلها، بغية تعزيز الاستجابات البرنامجية.

## ثانياً - السلام والأمن

### ألف - الإطار القانوني

٤ - يمثل كل من المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب تهديداً منفرداً. وعندما تتداخل هذه الأنشطة، أو عندما يُستخدم سلوك إجرامي واحد لدعم سلوك إجرامي آخر، فإن التهديد يصبح أكثر إثارة للقلق. ومن المهام العاجلة في هذا الصدد تحقيق القفزة الجماعية الضرورية من التحليل إلى العمل؛ وهناك مخطط للعمل الجماعي يتيح عدد من الاتفاقيات والصكوك الدولية. وهذه الاتفاقيات والصكوك تدعم الدول في جهودها لتحقيق توازن بين القمع والمنع:

(أ) هناك ثلاث اتفاقيات تتيح إطار العمل للمراقبة الدولية للمخدرات، وقد تم التصديق عليها من معظم الدول الأعضاء، وهي: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١؛<sup>(١)</sup> واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١؛<sup>(٢)</sup> واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨؛<sup>(٣)</sup>

(ب) هناك أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي بدأ نفاذها في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ وملحق بها ثلاثة بروتوكولات: بروتوكول منع ووقف ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الثاني) وقد بدأ نفاذه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الثالث) الذي بدأ نفاذه في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة (قرار الجمعية العامة ٢٥٥/٥٥، المرفق) الذي لم يبدأ نفاذه بعد؛

(ج) وهناك كذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي سيبدأ نفاذها عندما يصل عدد الدول الأطراف فيها إلى ٣٠ دولة؛

(د) ويتعاضد معدل الانضمام إلى الصكوك الدولية الإثني عشر لمكافحة الإرهاب.

٥ - ويقع على عاتق المجتمع الدولي التزام بأن يدعم البلدان في عملية إعادة بناء مجتمعاتها المدنية لجعلها أقل عرضاً لأذى الاستغلال الإجرامي أو العمليات الإرهابية. وتتمثل أفضل حماية من التعرض للإجرام في زيادة النمو الاقتصادي، والتوسع في الرعاية الصحية، وإدخال

تحسينات في التعليم، ووجود ثقافة تحترم وتقدر الأفراد لاختلافاتهم ولموطن قوتهم على حد سواء. ويساعد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدول التي يهملها الأمر في تعجيل التصديق على الاتفاقيات والصكوك المناهضة للجريمة المنظمة والفساد والإرهاب وفي تنفيذ تلك الاتفاقيات والصكوك.

## باء- المراقبة الدولية للمخدرات

٦- يؤدي الاتجار بالمخدرات الملايين من البشر على طرفي سلسلة المخدرات التي تبدأ بالمزارعين على جانب العرض وتنتهي بالمدمنين على جانب الطلب، مستخدما بؤس الملايين من البشر لدفع ثمن الحياة المرفهة التي يعيشها الوسطاء المجرمون. ويبلغ مجموع متعاطي المخدرات في العالم اليوم ما يقدر بنحو ١٨٥ مليون شخص، أي ما يعادل ٣ في المائة من سكان العالم أو ٤,٧ في المائة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاما. وتبين التقديرات أن القنب هو المادة المخدرة الأكثر انتشارا (إذ يتعاطاها ما يقرب من ١٥٠ مليون شخص)، تليه المنشطات الأمفيتامينية (منهم نحو ٣٠ مليون شخص يتعاطون المواد الأمفيتامينية). ويتناول الكوكايين نحو ١٣ مليون شخص، بينما يتعاطى المواد الأفيونية ١٥ مليون شخص بما في ذلك نحو ٩ ملايين يتعاطون الهيروين.<sup>(٤)</sup>

٧- وتشير بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى أن الامدادات العالمية من الأفيون والهيروين ظلت مستقرة، مع استمرار انخفاض زراعة خشخاش الأفيون وانتاج الأفيون بصورة غير مشروعة في منطقة جنوب شرقي آسيا.<sup>(٥)</sup> وسجلت بلدان الأنديز أيضا انخفاضاً في زراعة شجيرة الكوكا للسنة الرابعة على التوالي. إلا أن أفغانستان لا تزال تمثل مصدر قلق كبير، رغم سلامة استراتيجيتها لمكافحة المخدرات: وقد يستغرق الأمر عشر سنوات على الأقل لإزالة تلك المشكلة. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع في أفغانستان، كما يقوم بإعداد مبادرات جديدة لتعزيز القدرات في مجال التحقيق، لدعم إجراءات مقاضاة وسجن الأشخاص المتورطين في جرائم متصلة بالمخدرات، وشن حملة لزيادة توعية الجماهير بحقيقة أن الأفيون يشكل تهديدا للأمن الوطني.

٨- ويبدو أن سوق المنشطات الأمفيتامينية، والعقاقير الاصطناعية والمواد الأمفيتامينية و"الإكستاسي" أخذت في الاستقرار. كما استقرت كميات المضبوطات من تلك المخدرات، الأمر الذي يوحي بعدم تزايد صنعها بصورة غير مشروعة. وقد يعني هذا أنه لم يعد يزداد الاقبال على شراء هذه المواد، وأن هذا ينطبق على أفراد كل المجموعات الديموغرافية. ولو

تؤكد هذا الاتجاه. مرور الوقت فإنه سيمثل إنجازا مهما في مجال مراقبة المخدرات. وعلى النقيض من ذلك، بقي القنب أكثر المخدرات انتشارا من حيث تعاطيه في أفريقيا، ويشكل متعاطوه ثلثي طالبي العلاج من إدمان المخدرات.

٩- ولا يزال إدمان الهيروين يمثل أخطر مشكلة في العديد من بلدان العالم. ففي آسيا مثلا، يشكل إدمان المواد الأفيونية نسبة ٦٧ في المائة من طالبي العلاج من تعاطي المخدرات. وتلك مشكلة خطيرة في حد ذاتها إلا أن خطورتها تزداد بشكل خاص بسبب انتشار فيروس نقص المناعة البشرية من خلال تعاطي المخدرات بالحقن. ويبلغ عدد متعاطي المخدرات بالحقن ١٣ مليون شخص في كل أنحاء العالم، غالبيتهم في أوروبا الوسطى والشرقية وفي جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. وينبغي بذل الجهود من أجل تعزيز مكافحة إنتاج المواد الأفيونية والاتجار بها بشكل غير مشروع. لقد أحرز تقدم جيد بمبادرة "ميثاق باريس"<sup>(٦)</sup> التي تركز على تحسين مراقبة الحدود لمكافحة الاتجار بالهيروين في آسيا الوسطى وغربها وفي الاتحاد الروسي ومنطقة البلقان.

١٠- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، نشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أول طبعة في مجلدين من منشوره "تقرير المخدرات العالمي - ٢٠٠٤"<sup>(٧)</sup> الذي يدمج المنشور السابق عن "الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة" مع "تقرير المخدرات العالمي"، وسينشر سنويا. وفي هذا السياق يستهل المكتب حاليا مبادراتين بحثيتين جديدتين: وضع مؤشرات نمطية بشأن تطور مشكلة المخدرات العالمية؛ ووضع منهجية لتقدير عائدات الأسواق العالمية للمخدرات غير المشروعة.<sup>(٨)</sup>

## جيم - إجراءات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

١١- قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأنشطة تتعلق بتقديم مساعدة تقنية لتشجيع التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذها. وهو يدعم الدول في اعتماد التشريعات الوطنية الأساسية وفقا للاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، ويساعدها على تلبية احتياجاتها فيما يتعلق بإجراءات التجريم والصعوبات التي تواجهها في تنفيذ تلك الصكوك.<sup>(٩)</sup> ويشجع التعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية للتغلب على صعوبات التنفيذ. وُنظمت حلقات دراسية تدريبية غطت أفضل الممارسات في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، بما يشمل مجالات التحقيق، والتعاون الدولي، والتعاون مع الشهود وحمائتهم، ومنع الجريمة المنظمة، ووضع أطر قانونية

ملائمة.<sup>(١٠)</sup> وثمة مبادرات مطّردة أخرى تمت من خلال جملة أمور من بينها تعيين مشرفين موجهين في بلدان مختارة.

١٢- وقد عقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية دورته الأولى في فيينا في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤. بمشاركة ٥٧ دولة من الدول الأطراف، و٤٢ دولة موقعة على الاتفاقية و٤ دول غير موقعة عليها.

## دال- تنفيذ المعاهدات

### ١- توفير المساعدة القانونية

١٣- لا بد من توفير الأطر القانونية والدراية الفنية الملائمين لتنفيذ الاتفاقية تنفيذًا فعالاً، وإلا فإن الجهود الدولية لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة قد تتعرض لتقويض خطير. فهناك دول عديدة تحتاج إلى تحديث قوانينها وممارستها واجراءاته، بل أيضا إلى تحديث الطريقة التي تتبعها أنظمتها القضائية في التنسيق والمشاركة في معالجة القضايا العابرة للحدود.<sup>(١١)</sup> وقد يكون من الضروري إحداث تغييرات كبيرة في الأطر القانونية القديمة من أجل تنفيذ العديد من الأحكام المشتركة في الصكوك الاقليمية والدولية لمكافحة المخدرات والجريمة الإرهاب. وأدت الاصلاحات التنظيمية التي أدخلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤخرا في برامج المخدرات والجريمة إلى تعزيز التآزر فيما يتعلق ببرامجه الخاصة بتنفيذ المعاهدات، لتحسين تنفيذ الشروط الأساسية المشتركة في تلك الصكوك، مثل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، ومعالجة الفساد الذي يعدّ من إجراءات الملاحقة الرقابية والقضائية الفعالة في بعض البلدان. كما عمل المستشارون القانونيون للمكتب عن كثب مع شركائهم الوطنيين والدوليين لمساعدة السلطات القضائية في إنشاء وإدارة محاكم ناجحة لعلاج مشاكل المخدرات.<sup>(١٢)</sup>

١٤- وينفّذ البرنامج تنفيذًا لامركزيا من خلال التواجد الميداني للمكتب وأيضا من خلال مبادرات اقليمية وقطرية للمساعدة على ضمان تلقي البلدان المستفيدة مساعدة متميزة بجودة عالية تناسب احتياجاتها المختلفة.<sup>(١٣)</sup> وتُدعم الموارد البشرية والمالية من خلال ترتيبات للعمل وتقاسم التكلفة مع الشركاء المحليين والخارجيين بغية ضمان الحصول على أفضل مردود لقيمة الدولارات المصروفة على المشاريع.

## ٢- إنفاذ القانون

١٥- يركّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جهوده في مجال إنفاذ القانون على تدريب الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون، والمحققين، وأعضاء النيابة العامة<sup>(٤)</sup> على استخدام أساليب التحري المتخصصة مثل جمع الاستخبارات السرية أو الأدلة خارج الموقع واستخدام البرمجيات الحاسوبية الاستخبارية المتقدمة.<sup>(٥)</sup> ويقوم المكتب أيضا بجمع وتشجيع أفضل الممارسات في حفظ الأمن وتيسير التعاون على إنفاذ القانون عبر الحدود. وقد تمت، في مجال بناء القدرات بالتحديد، تدخلات أكثر استدامة من خلال تعيين مشرفين موجهين في بلدان مختارة.

١٦- ويساهم برنامج المكتب للدعم المختبري والعلمي في تحسين القدرات الوطنية في مجال اختبار المخدرات وتحسين نوعية الدعم العلمي المقدم إلى نظم العدالة الجنائية والخدمات الصحية على الصعيد الوطني.<sup>(٦)</sup> وقدّم المكتب في عام ٢٠٠٤ مساعدة تقنية، من خلال مشاريع وطنية وإقليمية وعالمية لتعزيز أداء المختبرات الوطنية والمؤسسات المتصلة بها في أفريقيا، وآسيا، ومنطقة القوقاز، وأمريكا اللاتينية، وكذلك في الاتحاد الروسي. وبغية دعم وكالات إنفاذ القانون بتدابير لمكافحة إنتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، واصل المكتب إنتاج وتوزيع أطقم اختبار ميدانية للكشف السريع عن المخدرات والسلائف الخاضعة للمراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت اختبارات جديدة واستخدمت لتحديد المواد الكيميائية غير المدرجة في الجداول، التي تم استعمالها في معالجة الهيروين بصورة سرية. وخلال عام ٢٠٠٤، استهلّت مبادرة عالمية جديدة تتعلق بتحسين قدرات التحليل الشرعية من أجل توصيف خصائص/شوائب المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها، وتعزيز الاستفادة من البيانات المخبرية كمصدر أساسي للمعلومات. ويشكل اختبار المخدرات أداة يجري استخدامها على نطاق واسع في بلدان كثيرة، لا سيما في أماكن العمل، كصناعة النقل مثلا، وللأشخاص العاملين في مهن شديدة الخطورة.

## هاء- مكافحة الاتجار بالبشر

١٧- لا يزال الاتجار بالبشر من المسائل التي تسبّب قلقا بالغاً في العالم كله. ويتعرض سنويا نحو مليون شخص، خصوصا من النساء والأطفال، لاستغلال وحشي من جانب عصابات إجرامية، تعيش على السخرة، والدعارة، والأعمال الإباحية الفاحشة التي يستخدم فيها الأطفال، وعلى كدح عمال زراعيين أو خدام يعملون بأجور تافهة مثل العبيد، أو مهاجرين يبحثون عن حياة أفضل. وتشير بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة بشأن الاتجاهات المتعلقة بالاتجار بالبشر، إلى أن مناطق آسيا وأوروبا الوسطى والشرقية وأفريقيا وكومنولث الدول المستقلة تعتبر المناطق الرئيسية التي يتم فيها تجميع ضحايا هذا الاتجار، بينما تجد البلدان المتقدمة النمو نفسها في نهاية درب الاتجار. وتعتبر منطقة أوروبا الوسطى والشرقية منطقة العبور الرئيسية. وتظهر آسيا أيضا كمناطق منشأ ومقصد لهذا الاتجار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قدر لا يستهان به من الاتجار المحلي (غير العابر للحدود) بالبشر. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، بتنفيذ أو إعداد مساعدة تقنية تقدم إلى بلدان في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.<sup>(١٧)</sup> ويواصل المكتب إقتفاء أثر الاتجاهات والأنماط السائدة في الاتجار العالمي بالبشر، بما في ذلك معلومات عن الضحايا، والمجرمين وعن استجابات نظم العدالة الجنائية.

## واو- مكافحة الإرهاب من خلال تنفيذ المعاهدات

١٨- الإرهاب ظاهرة دولية لا تعرف أي حدود؛ وهو يمكن أن يستهدف أي جنسية، ولا يحترم أي دين ولا يعترف بأي استثناءات. وفي حين أن الإرهابيين كانوا فيما مضى يستهدفون أساسا ممثلي الدول، فإنهم اليوم يحسون من الوجود مواطنين عاديين، من المدنيين وحتى من موظفي الأمم المتحدة، تحفزهم قاعدة أيديولوجية معقدة تتحدى الإدراك السليم. ويركّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اهتمامه على الرابطة القائمة بين الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة. ولبلوغ تلك الغاية، أتاح المكتب التدريب في مجال تطبيق أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) لأكثر من ٥٠٠ شخص من المشرّعين والمسؤولين عن العدالة الجنائية من أكثر من ٨٠ بلدا. ويستهدف المكتب، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الإرهاب، تعزيز النظام القانوني الدولي والوطني ضد الإرهاب بتقديمه مساعدة ملموسة إلى الدول لكي تصبح أطرافا في الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، ولكي تثار بشكل متزايد على تنفيذ أحكام تلك الصكوك. ويقدم المكتب أيضا مساعدة للبلدان التي تطلبها من أجل إعداد تقارير تقدم إلى مجلس الأمن وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

١٩- ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم إلى البلدان التي يهملها الأمر في مجال تحليل التشريعات الوطنية المتصلة بمكافحة الإرهاب، ويعمل مع السلطات الوطنية ذات الصلة لتحديد الاحتياجات والمساعدة على صوغ القوانين الوطنية من أجل تنفيذ الصكوك المتصلة بمكافحة الإرهاب،<sup>(١٨)</sup> كما يوصي بأي خطوات أخرى لتنفيذ تلك الصكوك، ويدرب موظفي العدالة الجنائية في مجال تنفيذ القوانين الجديدة والتعاون القضائي

الدولي. وقد قُدمت مساعدة مباشرة إلى ٥١ بلدا، بينما أُتيحَت مساعدة غير مباشرة لـ ٤٥ بلدا آخر من خلال أنشطة دون اقليمية واقليمية. وحظي المكتب بتعاون بناءً مع نظرائه في منظومة الأمم المتحدة المنخرطين في التصدي لتهديد الإرهاب، وبصفة خاصة مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن،<sup>(١٦)</sup> والإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة. ويضطلع المكتب بعمله بتعاون وثيق مع منظمات دولية واقليمية عديدة مثل منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأمانة الكومنولث، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي، وفريق العمل لمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الثمانية.

## زاي - مكافحة غسل الأموال

٢٠ - يتزايد الوعي في المجتمع الدولي بأن الاتجار بالمخدرات يمول الإرهاب. وهناك دائرة مفرغة تشمل الاتجار بالمخدرات وغيره من أشكال الاتجار غير المشروع مثل الاتجار بالبشر، والمهاجرين، والأسلحة، وغسل الأموال، والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويجب أن تولى الأولوية لمكافحة كل ظاهرة من تلك الظواهر على حدة وفي ارتباط بالظواهر الأخرى.

٢١ - وقد قدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة تقنية إلى أكثر من ٣٥ بلدا وولاية قضائية في كل أنحاء العالم في عام ٢٠٠٤، بما في ذلك الدعم المقدم من خلال المشرفين الموجهين.<sup>(١٧)</sup> وتشمل أبرز أعمال برنامجه العالمي لمكافحة غسل الأموال في عام ٢٠٠٤ توسيع وتعزيز الشراكات في مجال تقديم المساعدة التقنية وتنسيق الأنشطة مع منظمات دولية أخرى من بينها مصرف التنمية الآسيوي، وأمانة الكومنولث، وصندوق النقد الدولي، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأمانة محفل جزر المحيط الهادئ، والبنك الدولي.

٢٢ - ونسّق المكتب عملية تجريب وتنفيذ تدريب قائم على الحاسوب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقد استخدمت صيغ جديدة للبرامج باللغات الفرنسية والروسية والإسبانية. وبالإضافة إلى ذلك، دخل المكتب في شراكات مع لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وبنك التنمية الآسيوي، وأمانة محفل جزر المحيط الهادئ لتسهيل توفير التدريب على أساس إقليمي.

## ثالثاً - القضاء على الفقر

### ألف - سُبل العيش البديلة وحماية البيئة

٢٣- ركّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عمله في مجال سُبل العيش البديلة المستدامة على تقديم الدعم لصوغ وتنفيذ برامج ومشاريع متميزة بالجودة من أجل التنمية البديلة المستدامة في جميع المناطق الرئيسية التي تنتج المخدرات بصورة غير مشروعة. وفي بلدان الأنديز دعم المكتب استحداث صناعات قائمة على الزراعة وذات أسواق مجرّبة، تنتج محاصيل نقدية وغذائية، كما دعم نظم الزراعة الحرجية المنتجة والمشاريع المتناهية الصغر. واستناداً إلى الإنجازات السابقة المحققة في خفض زراعة خشخاش الأفيون في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، كان التركيز على تحقيق الأمن الغذائي والحصول على الخدمات الصحية وتحسين الوصول إلى الأسواق. وفي أفغانستان يساعد المكتب في إنشاء قدرات مؤسسية تتعلق بالتنمية البديلة على الصعيدين الوطني والاقليمي. ويقوم المكتب أيضاً بمساعدة المغرب في تنقيح خطته الائتمانية للمنطقة الشمالية بغية معالجة مشكلة زراعة القنب. ويقدم المكتب دعمه للتنمية البديلة من أجل خفض عرض المخدرات في إطار التخطيط الذي يراعي نوع الجنس وحماية البيئة والاستدامة.

٢٤- ودعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كذلك حكومات سبعة بلدان في إجراء دراسات لرصد المحاصيل غير المشروعة في عام ٢٠٠٤.<sup>(٢١)</sup> ويساعد برنامج المكتب لرصد المحاصيل غير المشروعة المجتمع الدولي والحكومات المعنية على رصد نطاق وتطور زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة. وتؤدي النتائج التي جمعها المكتب لتحديد التقديرات العالمية على أساس سنوي إلى تمكين المجتمع الدولي من تقدير وتوجيه التقدم المحرز في التدابير التي نفذت لبلوغ هدف القضاء على زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة أو الحدّ منها بدرجة كبيرة بحلول سنة ٢٠٠٨. كما ساعدت نتائج الدراسة الحكومات المعنية على تخطيط وتنفيذ تدخلات التنمية البديلة وتخفيف حدة الفقر.

٢٥- وقامت الدول الأعضاء، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتيسير إجراء تقييم مواضيعي شامل لتحديد أفضل الممارسات في مجال التنمية البديلة.<sup>(٢٢)</sup> وفي سياق التقييمات المواضيعية المتعلقة بالتنمية البديلة صدرت الدراسات المكتبية الاقليمية لأمریکا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا بالاضافة إلى تقارير البحث الميداني التي تغطي مجالات مختارة لهدف التنمية البديلة في بيرو وتايلند. وقد أدجت التجارب وأفضل الممارسات في تقرير تجميعي نهائي يستخدم كدليل إرشادي للعمل المستقبلي في مجال التنمية البديلة.

وشرع المكتب أيضا في إجراء دراسات حول السوق العالمية للقنب والآثار البيئية لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة ونتاج المخدرات بصورة غير مشروعة.

٢٦- وفي عام ٢٠٠٤ عزّز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التعاون المشترك فيما بين الوكالات في مجال التنمية البديلة. وقام المكتب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، باستحداث مشروع مشترك في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتحديد بلدان شتى أخرى ستكون فيها الشراكة بين المكتب واليونيدو في مجال التنمية البديلة مفيدة. وقام المكتب أيضا بتنفيذ مشاريع للتنمية البديلة بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والكنيسة الرومانية للمعونة، وشبكة أغاخان للتنمية، أحدثها عهدا في باداخشان، أفغانستان. وفي عام ٢٠٠٤ أيضا زاد المكتب التنسيق وتبادل المعلومات مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. كما دخل في اتفاق مع وزارة البيئة الإيطالية لاستحداث مشاريع تشمل أنشطة للتنمية البديلة تشجّع تشجير الغابات وتحسين التربة ومنع تحاّتها.

٢٧- وفي عام ٢٠٠٤ كذلك، استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مفاوضات في دواتونغ، بتايلند، تستهدف إنشاء شراكة عالمية تتعلق بالتنمية البديلة. وستحقق هذه الشراكة العالمية تلاقى الشركاء الرئيسيين في مجالي التنمية ومراقبة المخدرات للدعوة إلى التنمية البديلة واعتمادها كعنصر أساسي لتخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ومراقبة المخدرات. واستهل المكتب أيضا العمل في مجال تعزيز سبل العيش المستدام لمنع الجريمة في سياقات المدن وفقا لبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص الملحق باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة.

## باء- تعزيز الصحة العامة وخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة

٢٨- يتزايد الوعي بأهمية المسائل المتعلقة بالمخدرات للصحة العامة، وما يتصل بذلك من حاجة إلى جمع بيانات أكثر فاعلية للعلاج وإعادة التأهيل. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتنفيذ مشاريع لتطوير وتحسين علاج الارتهان للمخدرات وخدمات إعادة التأهيل بالتعاون مع الحكومات في كل مناطق العالم. وترتبط هذه المبادرات كذلك بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز وفيروسه) في سياق منع تعاطي المخدرات.

٢٩- وقد ساهم البرنامج التقييمي العالمي بشأن تعاطي المخدرات في مواصلة تحسين نظم المعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات في عدد من البلدان.<sup>(٢٣)</sup> وحتى الآن، قدّم المكتب مساعدة تقنية في إطار البرنامج التقييمي العالمي إلى ٥١ بلداً في شكل التدريب وتحليل الأوضاع، وإنشاء الشبكات. وأُجريت دراسات استقصائية في ٤٩ بلداً فيما يتعلق بالسكان والمدارس ومشاكل متعاطي المخدرات والعلاج والطلب على المخدرات و/أو الأيدز وفيروسه. كما أُجريت دراسات معمّقة في ٢٣ بلداً لمساعدة الحكومات على صوغ السياسات والبرامج ذات الصلة. ويربط مشروع شبكة الشباب العالمية لمكافحة تعاطي المخدرات الآن زهاء ٣٠٠ مجموعة من مجموعات الشباب وكذلك منظمات مجتمعية تعمل جميعها من أجل الوقاية من تعاطي المخدرات بين الشباب.<sup>(٢٤)</sup>

### جيم- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

٣٠- في عام ٢٠٠٤، كان بين الـ ٣٩,٤ مليون شخص الذين أصيبوا بالأيدز وفيروسه وظلوا على قيد الحياة، ١٧,٦ مليون (أي ٤٨ في المائة) من النساء، و٢,٢ مليون من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة. وليست مشكلة الأيدز وفيروسه مجرد قضية صحية - فهي مشكلة تتعلق أيضاً بحقوق الإنسان والتميز القائم على أساس نوع الجنس. وتعتبر الوقاية من الأيدز وفيروسه ورعاية المصابين مسألة حاسمة في عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في سياق الوقاية من تعاطي المخدرات. ولدى المكتب مشاريع ميدانية عديدة من بينها أنشطة لخفض الطلب على المخدرات، تشمل عناصر تراعي نوع الجنس بغية ضمان توفير الخدمات والمعلومات للنساء والبنات. ويعمل المكتب أيضاً لمعالجة مشكلة الاتجار بالأشخاص لغرض الاستغلال الجنسي، نظراً لأن ضحايا هذا النوع من الاتجار يكونون من الفئات الأكثر تعرّضاً للإصابة بعدوى فيروس الأيدز وتعاطي المخدرات.

٣١- ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على زيادة الوعي بعواقب تعاطي المخدرات وبالصلة بين تعاطي المخدرات وانتشار الأيدز وفيروسه. وتحقيقاً لهذه الغاية تم شن الحملة العالمية الجديدة، وشعارها "فكّر قبل البدء، وقبل الحقن، وقبل المشاطرة"، لتشجيع الشباب - من الجنسين - على التفكير ملياً في عواقب تعاطي المخدرات.

٣٢- ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة رئاسة لجنة المنظمات المشتركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز. وبالإضافة إلى متابعة الأنشطة الحالية لتلك اللجنة، يعمل المكتب عن كثب مع شركاء مثل

منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمعالجة القضايا الأساسية المتصلة بانتقال الأيدز وفيروسه بين متعاطي المخدرات بالحقن، وبين الأشخاص المحتجزين في السجون أو في بيئات شبيهة بالسجون وبين ضحايا الاتجار بالأشخاص.

٣٣- وتمثل الصلة بين منع تعاطي المخدرات ومنع انتشار الأيدز وفيروسه مسألة ذات أولوية للجنة المخدرات. وسوف تقوم اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين بمعالجة موضوع "منع الأيدز وفيروسه والأمراض الأخرى التي تُنقل بالدم في سياق منع تعاطي المخدرات" وأيضا في سياق "بناء القدرات المجتمعية".

## دال - احتياجات أفريقيا الخاصة

٣٤- يؤدي الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، والفساد، والإرهاب، والجريمة المنظمة وانتشار الأيدز وفيروسه، إلى عرقلة التنمية المستدامة في أفريقيا. ولهذا جعل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القارة الأفريقية من أولوياته، وسعي بما أتيح له من موارد إلى تحقيق التآزر مع شركائه المتعاونين على انجاز البرنامج الخاص بأفريقيا. ويقدم المكتب خدمات تقنية واستشارية إلى الاتحاد الأفريقي في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويتعاون مع كل من الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي على إدارة ثلاث شبكات خبراء دون اقليمية من أجل خفض الطلب على المخدرات في شرق أفريقيا وشمالها وغربها. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٤، استهل المكتب مشروعاً جديداً على كامل نطاق أفريقيا بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات ومن الأيدز وفيروسه. وسيولي المكتب اهتماماً خاصاً لهذه المشكلة،<sup>(٢٥)</sup> آخذاً في الاعتبار عدم توفر بيانات ومعلومات تجريبية عن الوضع فيما يتعلق بالمخدرات والجريمة في أفريقيا.

٣٥- ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة تقنية في مجالات مراقبة الحدود والأسلحة الصغيرة، وإصلاح الأمن، ودعم الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ووسع المكتب نطاق تعاونه مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، الأمر الذي سينجم عنه طرح مبادرات جديدة لمكافحة الفساد، والإرهاب، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، ومراقبة المخدرات. وفي نيجيريا يجري تحويل الأكاديمية الوطنية المعنية بالتدريب على إنفاذ القانون إلى مؤسسة اقليمية للتدريب المتعدد الاختصاصات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب بتعزيز قدرات مراكز العلاج وإعادة التأهيل. وهناك استراتيجية لإعادة التأهيل قائمة على المجتمعات المحلية تركز على الشباب والنساء من أجل

معالجة المشكلتين التوأمتين المتمثلتين في تعاطي المخدرات وانتشار الأيدز وفيروسه، ومن أجل تقديم الدعم لأنشطة الوقاية في سجون ذلك البلد.

٣٦- وفي مجال إنفاذ القانون، قام المكتب بتدريب القضاة والموظفين القضائيين وأعضاء النيابة العامة والمحققين من بلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي فيما يتعلق بقضايا المخدرات. كما دُعِم إدخال تحسينات في قدرات إنفاذ القانون عند منافذ الدخول في عدة بلدان في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بهدف خفض تدفق المخدرات وغيرها من المنوعات بما في ذلك المعادن الثمينة، وأنواع الحيوانات المهددة بالإنقراض، والمركبات المسروقة، التي تتجر بها جماعات الجريمة المنظمة.<sup>(٢٦)</sup> وتم إجراء تقييم لحالة الفساد وتدابير مكافحة الفساد في السجون في الجنوب الأفريقي بالاشتراك مع الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي، التي اعتمدت برنامجا لمكافحة الفساد، بينما أصدر عدد من البلدان تشريعات لمكافحة الفساد.<sup>(٢٧)</sup>

٣٧- وفي شرق أفريقيا، أسفرت مجموعة من البرامج التدريبية، والمنح الصغيرة المقدمة إلى كيانات حكومية ومنظمات غير حكومية للقيام بأنشطة تستهدف خفض الطلب على المخدرات، عن نتائج هامة من ناحية زيادة الوعي وتحسين مهارات العاملين في الحكومة وفي المنظمات غير الحكومية في مجال أنشطة الوقاية والعلاج. وركّز المكتب أنشطته الإقليمية، التي تستهدف خفض الطلب على المخدرات، على بناء القدرات مع التشديد على الوقاية من الأيدز وفيروسه بين الجماعات الأكثر تعرّضا للخطر، بما في ذلك متعاطو المخدرات بالحقن.

٣٨- ويشترك المكتب بشكل مباشر في العمل من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في المنطقة.<sup>(٢٨)</sup> وفي الجنوب الأفريقي سلّمت المراكز، التي كان يديرها المكتب لإسداء المشورة ومساعدة ضحايا العنف الذي يُمارس ضد النساء والأطفال، إلى سلطات جنوب أفريقيا في إطار مبادرة التنمية المستدامة. وأنشئت فرقة عمل لمكافحة الاتجار بالبشر في جنوب أفريقيا، كما يجري العمل على سنّ تشريع لمكافحة الاتجار. وكجزء من برنامج للوقاية من المخدرات وعلاج المدمنين وإعادة تأهيلهم، جرى شن حملة على نطاق البلد، شملت إصدار مبادئ توجيهية بشأن معايير دنيا لمرافق العلاج، ووضع خطط لبرنامج تثقيفي وطني في المدارس بشأن المخدرات، وتقديم خدمات قائمة على المجتمعات المحلية لمتعاطي المخدرات وللشباب المعرضين للخطر في المناطق المحرومة. وفي مجال منع الجريمة في المدن، يجري تنفيذ مبادرة أمنية حضرية في السنغال لتعزيز الإصلاحات المتعلقة بحفظ الأمن وتحقيق العدالة في الأحياء وفي المجتمعات المحلية.

٣٩- وتجري الآن الأعمال التحضيرية لعقد مائدة مستديرة من أجل أفريقيا في أديس أبابا في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥، سيشترك فيها واضعو السياسات ومتخذي القرارات المتعلقة بقضايا المخدرات وما يتصل بها من جرائم، وستشمل المشاركة حكومات جميع البلدان الأفريقية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف. وينبثق التركيز الخاص على أفريقيا من مبادرات مثل إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)، والأولويات المحددة من كل من الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠٠٤ بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ المعنون "تنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية في أفريقيا من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة". وسوف تناقش المائدة المستديرة القضية العامة للمخدرات والجريمة بوصفهما من العقبات التي تعرقل التنمية في أفريقيا، وسوف تقيم التقدم المحرز حتى الآن وتتفق على أولويات خطة عمل تستهدف تذييل العقبات أمام التنمية في أفريقيا وتشجع الشراكات وتعبئة الموارد. وتمهيدا لتحقيق فهم موحد للقضايا التي ستعالج في تلك المائدة المستديرة، يقوم المكتب بإعداد تقرير عن المخدرات والجريمة بوصفهما من معوقات التنمية في أفريقيا. وسيصح التقرير، إلى جانب وثائق أخرى، أساسا لتشاطير الأفكار والخبرات في مجال دعم التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وبناء التآزر، وتشكيل شراكات جديدة للمعونة الانمائية.

## رابعاً- سيادة القانون والإدارة الرشيدة

### ألف- إصلاح العدالة الجنائية

٤٠- حيثما تكون نظم إنفاذ القوانين وإقامة العدل والنظم المالية ضعيفة، يسود نشاط الجريمة المنظمة. وقد أسهم عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إسهاماً مباشراً في تلبية الشروط الأساسية لتحقيق الازدهار والعدالة الاجتماعية، التي دُعي إلى تحقيقها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، خصوصاً تعزيز سيادة القانون وتشجيع الديمقراطية والإدارة الرشيدة. وقد قدّم المكتب المشورة إلى عدة حكومات لتعزيز قدراتها على إدارة القانون الجنائي والحدّ من الجرائم بتشجيع المعاملة الإنسانية للسجناء، وإصلاح قضاء الأحداث، وتحسين أحوال السجناء ودعم الضحايا<sup>(٢٩)</sup> وأمن المدن. كما قدّم المكتب المشورة فيما يتعلق بصوغ التشريعات وبناء المؤسسات، وجمع البيانات. ويشترك المكتب بنشاط في فريق التنسيق المشترك بين وكالات الأمم المتحدة، المعني بإسداء المشورة والمساعدة التقنيتين في مجال قضاء الأحداث.<sup>(٣٠)</sup>

٤١ - وفي مجال التعمير في فترة ما بعد انتهاء الصراعات، يشارك المكتب في جهات الاتصال المعنية بسيادة القانون والتابعة لإدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، ويساعد في تقييم الأوضاع اللاحقة للنزاعات وفي تحديد الموظفين لبعثات حفظ السلام. وقد صيغ لأفغانستان برنامج شامل لإصلاح نظام العدالة الجنائية والتعمير يجري تنفيذه حالياً. وفي إطار البرنامج الشامل، يولى اهتمام خاص لدور الفتيات والنساء داخل نظام العدالة الجنائية وخارجه. ويتألف البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسية وهي: إصلاح القانون الجنائي وبناء قدرات العدالة الجنائية؛ وقضاء الأحداث؛ وإصلاح نظام السجون.

## باء- إجراءات مكافحة الفساد

٤٢ - الفساد شكل فظيع للغاية من أشكال الجريمة، فهو يدمر الاقتصادات الوطنية والثروة العامة، ويقوّض أساس التنمية، ويحطّم الثقة بين المواطنين وممثليهم. ويعتبر هذا الاعتداء على الإيرادات الوطنية اعتداءً على أفقر المجتمعات، إذ أنه يجعل من المستحيل أن يحصل أفراد المجتمع المعوزون على احتياجاتهم الأساسية، مثل المياه، والصرف الصحي، والغذاء والصحة، والتعليم. وعلاوة على ذلك، فإن الموظفين الذين يقبلون الرشاوى قد يتيحون الفرصة للإرهابيين لممارسة نشاطهم الإرهابي، أو قد يسمحون للمتجرين بتهريب البضائع والبشر.

٤٣ - وقد عُقد المؤتمر السياسي الرفيع المستوى لغرض التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مدينة ميريدا، المكسيك، في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وتتسم هذه الاتفاقية بكونها عالمية في نطاقها، وهي تتيح للدول الوسيلة لإقتفاء أثر الأموال، والاستيلاء على الأموال غير المشروعة وتجميدها، وإعادة الأموال المسروقة أو المختلسة إلى أصحابها الشرعيين حتى لو كانت تلك الأموال قد نُقلت عبر الحدود الدولية. وحتى اليوم، بلغ عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ١١٥ دولة، والدول الأطراف فيها ١٥ دولة، وسوف يبدأ نفاذها حالما يتم التصديق عليها من ٣٠ دولة.

٤٤ - وتعتبر استعادة الأموال المسروقة أفضل وسيلة فعّالة لمكافحة الفساد. وتمثل الأحكام الخاصة باستعادة الأموال الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إنجازاً كبيراً حيث إن استعادة الأموال هي الآن "مبدأ أساسي" يتطلب من الدول الأعضاء أكبر قدر من التعاضد. ويقدم المكتب مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد من خلال برنامجها العالمي لمكافحة الفساد.<sup>(٣١)</sup> وقد قدّم المكتب مساعدة تقنية إلى الدول الأعضاء في مجال تعزيز أطارها القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد؛ وجمع ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بتعزيز نزاهة القضاء؛<sup>(٣٢)</sup> وطوّر ونشر سياسات وأدوات مكافحة الفساد؛ وعزّز التنسيق المشترك

فيما بين الوكالات لمكافحة الفساد. وعلى سبيل المثال، استهل المكتب في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ مبادرة جديدة تستهدف مساعدة حكومتي كينيا ونيجيريا على استعادة أموال سرقها موظفون فاسدون.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، أضاف كبار الرؤساء التنفيذيين لـ ١٧٠٠ شركة، الذين حضروا مؤتمر القمة لقادة الاتفاق العالمي الذي عُقد في نيويورك في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مكافحة الفساد إلى برنامج عمل يدعم بالفعل حماية حقوق الانسان، والقضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال، والحفاظة على البيئة. ونتيجة لذلك، لم تعد مكافحة الفساد مجرد هدف رئيسي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بل أصبحت أيضا واحدة من التزامات مبادرة الاتفاق العالمي. وفضلا عن ذلك فان المكتب، وقد أصبحت مكافحة الفساد احدى مهامه الأساسية الآن، يعمل بالفعل على إنشاء شراكة مثمرة وناجحة مع دوائر الأعمال والمنظمات الأخرى.

## خامسا - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٤٦ - قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال السنتين الأخيرتين بإعادة هيكلة عملياته وتبسيط طرق أدائه، مشددا على نهج متكامل جديد يتعلق بالمخدرات والجريمة وعلى تفحص الدور الحاسم الذي تقوم به الوقاية في مكافحة المخدرات والجريمة. وفي عام ٢٠٠٤ قدّم المكتب ميزانية مدججة لفترة السنتين القادمة. واستُهلّت إصلاحات في مجالات الموارد البشرية، والوضع المالي، وتكنولوجيا المعلومات. ومؤخرا استهلّ المكتب مبادرة تتعلق بالنزاهة لتعزيز قدرة موظفيه على العمل بنزاهة وشفافية بشكل كامل.

٤٧ - وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين، في مساهمة المكتب في الاطار الاستراتيجي للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: وهناك خطة لذلك تتيح رؤية متكاملة للاتجاه المستقبلي بخطوط واضحة للمساءلة فيما يتعلق بالجوانب الأساسية لمهمة المكتب. ويعمل المكتب بميزانية تبلغ ١٠٠ مليون دولار ويوظّف ٥٠٠ موظف يتفانون في أدائهم لعملهم. ويضاعف المكتب جهوده من أجل تحسين الموارد بدعوة مؤسسات وبلدان مانحة رئيسية أخرى للمساهمة بمزيد من الموارد للقضايا التي يتناولها المكتب. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استضاف المكتب اجتماع الربيع لمجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وقد تولى الأمين العام رئاسة ذلك الاجتماع. ومن المنجزات الكبيرة أن مجلس الرؤساء التنفيذيين أقر خطة عمل مبنية على أساس دور منظومة الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد. وعلاوة على ذلك، أقام المكتب في تموز/يوليه ٢٠٠٤ شراكة مهمة

مع البنك الدولي للعمل المشترك بشأن قضايا مثل غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والفساد، والأيدز وفيروسه، وسبل العيش البديلة. والهدف المنشود هو تعزيز هذه الشراكات وبناء المزيد منها مع الدول والمنظمات الراغبة في مكافحة السلوك الممحي. ويسعى المكتب لكي يصبح عنصرا حفازا وأكثر فاعلية في إحداث التغيير اللازم الذي يؤدي إلى تحقيق عالم يصبح فيه السلام والأمن والعدالة القاعدة وليس الاستثناء.

## الحواشي

- (١) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.
- (٢) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.
- (٣) المرجع نفسه، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.
- (٤) تقرير المخدرات العالمي ٢٠٠٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.16)، المجلد ١، الصفحة ٨.
- (٥) واصل برنامج رصد المحاصيل غير المشروعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إجراء دراسات استقصائية سنوية بالتعاون مع الحكومات المعنية في جميع البلدان الرئيسية المنتجة لخشخاش الأفيون والكوكا، وكذلك في المغرب، منذ العام الماضي، علما بأن المغرب هو المصدر الرئيسي لراتنج القنب. وقد أحرقت الدراسة الاستقصائية الثانية للمغرب خلال صيف عام ٢٠٠٤، ويُتوقع أن يصدر التقرير بشأنها في النصف الأول من عام ٢٠٠٥.
- (٦) مبادرة "ميثاق باريس" انبثقت عن بيان باريس (S/2003/641، المرفق) الذي صدر في نهاية المؤتمر المعني بالدروب التي تسلكها المخدرات من آسيا الصغرى إلى أوروبا، الذي عقد في باريس يومي ٢١ و٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.
- (٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.16.
- (٨) يبدأ العمل أيضا في إطار هذا المشروع، وبالتعاون مع المركز الأوروبي لسياسات وأبحاث الرعاية الاجتماعية، في على تقدير كميات المخدرات المستهلكة. واستهلكت دراسات حول سوق القنب العالمية؛ والآثار البيئية لزراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة ونتاج المخدرات بصورة غير مشروعة، وأثر المخدرات والجريمة على التنمية في أفريقيا.
- (٩) أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إرشادات تشريعية من أجل تنفيذ الاتفاقية وكل من بروتوكولاتها الثلاثة. وقد عُقدت سلسلة من الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية أتاحت فرصا للدول لاستعراض التقدم المحرز في عملية التصديق ولتبادل الخبرات.
- (١٠) شرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ البرنامج التجريبي لمراقبة الحاويات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، عندما بدأت عمليات المشروع في المرفأ الأول التجريبي في مدينة غواياكويل، إكوادور. وفي المجال العام للجريمة المنظمة، يشرف المكتب على مشروع عالمي لتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بمكافحة عمليات الاختطاف، وسيسفر المشروع عن إصدار كتيب إرشادي عن أفضل الممارسات لمكافحة الاختطاف، ومن المتوقع أن يصدر في عام ٢٠٠٥. ونظّم المكتب، في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ اجتماعا دون اقليمي بشأن التعاون لمكافحة المخدرات، عقد في باكستان وكرّس لاستكشاف سبل التعاون التنفيذي بين دول المنطقة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

وبالإضافة إلى ذلك، نظّم المكتب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمرا للخبراء التقنيين بشأن إدارة وأمن مناطق الحدود، وذلك لتقاسم خبرات المنظمات الدولية في تشجيع زيادة فعالية الأمن على مناطق الحدود ووضع نهج أكثر تنسيقا لتقديم المساعدة الدولية في هذا الصدد.

(١١) عُقدت حلقات عمل تتعلق بالتشريعات والممارسة التنفيذية فيما يتصل بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في قضايا المخدرات في كل من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا. وتم تزويد المشاركين، بمن فيهم أعضاء النيابة العامة من كازاخستان والاتحاد الروسي، بإرشادات تدريبية وبرامجيات حاسوبية من المكتب للمساعدة على إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة باللغة الروسية. ونُظمت حلقات عمل قانونية بغية تيسير تنفيذ قانون جديد لمراقبة المخدرات في الاتحاد الروسي، اشترك فيها ٢٥٨ عضوا من أعضاء النيابة العامة الأساسية لمعالجة قضايا تشمل المخدرات، والجريمة المنظمة وغسل الأموال، ولتدريب المسؤولين على تطبيق القانون الجديد، لا سيما في المناطق الواقعة على دروب الاتجار بالمخدرات. وقام المكتب بتدريب قضاة ومسؤولين قضائيين وأعضاء في النيابة العامة في بلدان شتى في مجال القوانين المتعلقة بالمخدرات والاتجار بالبشر، وغسل الأموال، كما قام بتوفير التدريب المباشر في موقع العمل في إطار محاكمة صورية في كل من بوليفيا وكولومبيا والسلفادور وهندوراس ونيكاراغوا.

(١٢) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قدّم المكتب نتائج تقييم مستقل رئيسي عن محاكم علاج مشكلة المخدرات في أستراليا وإيرلندا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية (اسكتلندا) والولايات المتحدة الأمريكية إلى تجمع دولي للممارسين في مثل هذه المحاكم في ميلواكي وويسكونسن بالولايات المتحدة؛ وبدأت في كندا ونيوزيلندا برامج جديدة لهذه المحاكم، يجري حاليا النظر فيها في كل من ألمانيا وإيطاليا وبربادوس وترينيداد وتوباغو وسنغافورة والنرويج بالإضافة إلى جزر كايمان.

(١٣) تستهدف أنشطة المساعدة القانونية في أفغانستان، دعم السلطات الأفغانية في تنفيذ القانون الجديد لمراقبة المخدرات وتعزيز آلية مراقبة المخدرات. وما فتئ المكتب يقوم بتدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة والعاملين في مجال إنفاذ القانون، وسيركز اهتمامه الآن على توسيع نطاق التدريب الاقليمي والتعاون القانوني الدولي مع البلدان المجاورة. وقد قدّم المساعدة إلى فرق عمل شتى في بلدان القوقاز وأوروبا الشرقية لوضع خطط عمل لاصلاح قانون المخدرات وصوغ تعديلات لادخالها في قوانينها الخاصة بمراقبة المخدرات. وتم إسداء المشورة إلى بلدان عديدة في كل أنحاء العالم بشأن قضايا مثل مراقبة السلاشف، والأموال المصادرة، وحماية الشهود، والتشريعات المتعلقة بمراقبة العقاقير المشروعة.

(١٤) دَعَم المكتب في عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، تدريب ما مجموعه ٦٤٥ ضابطا من ضباط إنفاذ القانون من الاتحاد الروسي و١٠٤ ضباط من دول أخرى أعضاء في كومنولث الدول المستقلة، وتم التدريب في المركز الدولي لتدريب الشرطة في مدينة دومودوفو بالاتحاد الروسي.

(١٥) أوفدت بعثات للتقييم المفصّل الذي يستهدف تحديد التدخلات الأكثر ملاءمة لتقديم المساعدة التقنية في مجال إنفاذ القانون في عدة بلدان من بينها أذربيجان وأرمينيا وبيلاروس وجورجيا والعراق وكينيا.

(١٦) قدّم البرنامج، في إطار تقديمه الخدمات إلى الدول التي تطلبها، زهاء ١ ٥٠٠ معيارا مرجعيا (إلى المختبرات في ١٥ بلدا) وثبتي مراجع شاملين للمطبوعات العلمية ونحو ٥٠٠ كتيب ارشادي (لدعم المختبرات في أكثر من ٨٠ بلدا).

(١٧) قدّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على سبيل المثال، مساعدة تقنية في فييت نام لتعزيز قدرات الشرطة، وقوات مراقبة الحدود، وأعضاء الهيئة القضائية للتصدي لعمليات الاتجار بالأشخاص وما يتصل بها من جرائم. وتم تنفيذ برنامج تدريب استمر ستة أسابيع في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٤، كما أُجري تقييم للنظام القانوني فيما يتصل ببروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول المهاجرين. وفي الفلبين

كان التركيز على تحسين القدرات الوطنية لمساعدة الضحايا، بما في ذلك الربط الشبكي الوطني ودون الاقليمي والتدريب أيضا. وفي أفريقيا، قدّمت مساعدة تقنية لتنفيذ خطة العمل المبدئية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا (٢٠٠٢-٢٠٠٣). وقام المكتب أيضا بصوغ كتيبات ارشادية تدريبية لاستخدامها في بنن وتوغو وفييت نام ونيجيريا بالإضافة إلى دول أخرى أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

(١٨) تم استحداث ثلاث آليات رئيسية للمساعدة التقنية: (أ) دليل تشريعي للأمم المتحدة للاستخدام في نظامي القانون العرفي والقانون المدني؛ و(ب) قائمة حصرية بالجرائم المنصوص عليها في الصكوك العالمية الإثني عشر لمكافحة الإرهاب وفي قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ و(ج) قاعدة بيانات داخلية بشأن التشريعات المتصلة بالإرهاب. ويجري حاليا بذل جهد منسق لتحقيق تواجد واسهام متزايد بتعيين خبراء إقليميين ودون إقليميين.

(١٩) توجد علاقة عمل تكميلية بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولجنة مكافحة الإرهاب وإدارتها التنفيذية. ويقدم المكتب المساعدة التقنية التي تطلب منه، لا سيما المساعدة القانونية، مستندا إلى خبرته الفنية المتخصصة. كما وضعت الخدمات الفنية المتخصصة، التي يتيحها كبار الخبراء القانونيين بالمكتب، تحت تصرف الإدارة التنفيذية المشار إليها آنفا. وتم إرسال خبير في الوقاية من الإرهاب إلى نيويورك للاتصال والعمل عن كثب مع لجنة مكافحة الإرهاب.

(٢٠) قام المشرف الموجه الذين يوجد مقره في جمهورية تنزانيا المتحدة، بالاشتراك مع أمانة الفريق المعني بمكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بإتاحة التدريب لـ ١٤ بلدا، وأعد التقييمات المتبادلة لفرقة العمل المعنية بالاحرازات المالية المتعلقة بغسل الأموال. وقام المشرف الموجه الموجود مقره في جزر المحيط الهادئ، في إطار مبادرة مشتركة مع كل من أمانة الكومنولث وأمانة محفل جزر المحيط الهادئ، بتقديم مساعدة تقنية في مجال التحقيقات المالية إلى عدة بلدان في تلك المنطقة. وساعد المشرف الموجه التابع للبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال فيجي بتزويدها بنتائج تحقيقات أجرتها خمس دول أسفرت عن أكبر عملية لمنع دخول المخدرات في نصف الكرة الجنوبي. وعيّن مشرف موجه جديد لدى كازاخستان للعمل كمستشار قانوني في آسيا الوسطى، في شراكة مع البنك الدولي، بينما أعيد تعيين مشرف موجه ثانٍ من كندا إلى الفلبين للمساعدة في تطوير وحدة التحقيقات المالية لديها.

(٢١) أجريت دراسات استقصائية عن الكوكا في بوليفيا وبيرو وكولومبيا؛ وعن خشخاش الأفيون في أفغانستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار، وعن القنب في المغرب.

(٢٢) انظر قرار لجنة المخدرات ١٤/٤٥ المعنون "دور التنمية البديلة في مراقبة المخدرات والتعاون الإنمائي".

(٢٣) واصل برنامج التقييم العالمي تطوير سلسلة نمائط أدواته المنهجية باستكمال النمائط المتعلقة بـ "دراسات تقييم التركيز: نهج نوعي لجمع البيانات" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.15) و "التحديات الأخلاقية في انتشار المخدرات الوبائي: قضايا ومبادئ ومبادئ توجيهية" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.19). وحسّن البرنامج أيضا تحليل الاتجاهات في تعاطي المخدرات باستخدام أداة تحليلية جديدة تسمى التحليل الموازن لاتجاهات تعاطي المخدرات، استنادا إلى تقديرات موازنة للاتجاهات الاقليمية مع أخذ أحجام السكان المختلفة في الاعتبار.

(٢٤) أسفر عمل شبكة الشباب العالمية عن صدور سلسلة من المنشورات تشمل: "الوقاية من تعاطي المخدرات فيما بين الشباب من الأقليات الإثنية والسكان الأصليين" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.17)؛ و "المدارس والتثقيف المدرسي للوقاية من تعاطي المخدرات" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.XI.21)؛ و"رصد وتقييم الوقاية من تعاطي المواد المخدرة". وتم استحداث كتيّب ارشادي تدريبي عن تحسين الصحة والوقاية من تعاطي المخدرات لكي يستخدمه مدربو الألعاب الرياضية، وقد صدر

- كقرص CD ROM في الألعاب الأولمبية في أثينا. واستكملت المبادرة العالمية المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الوقاية الأساسية من تعاطي المواد المخدرة. وقد أحررت منظمة الصحة العالمية التقييم النهائي لهذه المبادرة. ودُعيت المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الشباب والمشاركة في المبادرة إلى الاشتراك في الأفرقة الإقليمية الخلف لمشروع الشبكة العالمية للشباب.
- (٢٥) استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أوائل عام ٢٠٠٥ مشروع "بيانات من أجل أفريقيا" لدعم البلدان الأفريقية في تحسين قدرتها على جمع وإبلاغ البيانات المتعلقة بالمخدرات والجريمة.
- (٢٦) بدأ أول تعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الوقاية من الجريمة، الذي يشمل بلدان الكاريبي والجنوب الأفريقي، بانعقاد المؤتمر الكاريبي الإقليمي للخبراء المعنيين بعلم الجريمة. وقد حظي المشروع، الذي يستهدف تشاطر أفضل الممارسات، بموافقة كاملة من منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي ورابطة مفوضي الشرطة الكاريبيين.
- (٢٧) ساعدت أمانة الكومنولث على إدارة حلقة عمل للجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي بشأن نزاهة القضاء. وقد بدأ العمل في مشروع نزاهة المحاكم في موزامبيق.
- (٢٨) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في تنظيم حلقة عمل إقليمية في أبوجا تتعلق بالتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص، واستهدفت الحلقة جهات الاتصال الوطنية من بنن وتوغو ونيجيريا. ويقوم المكتب أيضا بتنفيذ جزء من مشروع ينفذه معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، يتعلق بمكافحة الاتجار بالقرص والبنات الشابات ممن يجري نقلهم من نيجيريا إلى إيطاليا لغرض الاستغلال الجنسي.
- (٢٩) تم إنشاء صندوق لتعزيز دعم الضحايا من أجل مساندة مبادرات المنظمات غير الحكومية التي تعالج ضحايا جرائم العنف، بما في ذلك ضحايا الاتجار بالبشر.
- (٣٠) تم تحت رعاية فريق التنسيق إعداد منشور عن حماية حقوق الأطفال الذين يخالفون القانون، وقد أعد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.
- (٣١) استكمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاريع في هنغاريا ونيجيريا، وواصل تنفيذ مشاريع في جنوب أفريقيا وكولومبيا ولبنان، واستهل مشاريع في أندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وموزامبيق، واستحدث مشاريع جديدة لأفغانستان والعراق وكينيا، وتابع مشاريع في جنوب أفريقيا ونيجيريا.
- (٣٢) يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع ونشر أفضل الممارسات لتيسير تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتشمل المنشورات التي تقدم إرشادات تقنية ومشورة سياسية ما يلي: (أ) دليل الأمم المتحدة لسياسات مكافحة الفساد؛ و(ب) كتيب الأمم المتحدة الإرشادي بشأن التدابير العملية لمكافحة الفساد من أجل أعضاء النيابة العامة والمحققين؛ و(ج) مجموعات أدوات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ و(د) الموجز الشامل للصوصك القانونية الدولية بشأن الفساد.